

في عهد مبارك.. اختفاء 1272 مليار جنيه من الموازنة العامة
الثلاثاء 26 ابريل 2011

مفكرة الاسلام: كشفت تقرير نشر اليوم الثلاثاء أن هناك أكثر من 1270 مليار جنيه مصرى من أموال الدولة لم يتم إدراجها في الموازنة العامة للدولة على مر الأعوام الماضية واحتفت فيما يعرف بـ"الصناديق الخاصة" وهو ما يعتبر أكبر جريمة فساد وفضيحة كبرى لنظام الرئيس المخلوع حسني مبارك.

فقد أكد فحص الجهاز المركزى للمحاسبات في مصر خروج بعض الصناديق والحسابات الخاصة عن الضوابط التي تحكم إنشاءها وعدم تحقيق الكثير منها للأهداف المنشأة من أجلها وعدم إحكام الرقابة على مصروفات العديد منها والصرف من أموالها في غير أغراضها.

ويحسب صحيفة "الأهرام" المصرية، فإن من مظاهر ذلك، المساهمات والدعم لبعض الجهات والمغالاة في النشر والإعلان في بعض الصحف والمجلات ومكافآت لبعض العاملين المنتدبين من جهات أخرى وتجهيز بعض المكاتب والقاعات وشراء أراض.

إضافة إلى صرف كامل لحصيلة بعض الصناديق كمكافآت دون الصرف على باقي أغراض الصندوق مع من الرقابة على المبالغ المصرفة من بعض الحسابات، بالإضافة إلى احتفاظ بعض المسؤولين الماليين ببعض المبالغ دون توريدتها وعدم سداد النسبة المقررة من أموال بعض الصناديق إلى إيرادات الموازنة العامة للدولة وعدم الاستفادة من التبرعات المحصلة أو الأموال المتاحة ببعض الصناديق في تحقيق الأغراض المنشأة من أجلها.

وبلغت جملة الآثار المالية على ما تقدم لعام واحد فقط نحو 5593 مليون جنيه في تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات، وهذا يؤكد أنه مخالف لمبادئ إعداد الموازنات في العالم كله، وأعطى تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات أمثلة على الإهانة المتعمد والنهب الواضح للمال العام، مثل صندوق تحسين الخدمة ودعم البحث المشتركة بديوان عام وزارة الصحة والسكان.

حيث لم يمارس الصندوق الأنشطة المنشأة من أجلها وعدم تحقيق الأهداف المرجوة منه وصرف مكافآت للعاملين ومرتبات للاستشاريين بنسبة 9.99 بالمئة من المنصرف من هذا الحساب والتي تعد من صميم عملهم، حيث بلغت قيمة ما أمكن حصره 774.32 مليون جنيه وهذا مخالف لقرار الجمهوري رقم 69 لسنة 1978.

وكمثال آخر، صندوق إنشاء وصيانة الطرق بالأمانة العامة للتنمية المحلية وتم صرف 2.3 مليون جنيه مكافآت للعاملين بديوان عام الوزارة ومركز التنمية المحلية والأمانة العامة من حصيلة الصندوق بالمخالفة لأحكام القرار الجمهوري وفي إطار واضح للمال العام دون وجه حق والذي يقضى بأن تخصص هذه الحصيلة للصرف على مشروعات وصيانة الطرق العامة.

كما وجدت العديد من الصناديق التي تمتلك المال العام دون رقابة ودون أن تقوم بالأعمال التي أنشئت من أجلها مثل صندوق رد الشيء لأصله بمصلحة الري والإدارات التابعة، والرسوم والغرامات المنشأة بالقانون رقم 48 لسنة 2891 بشأن حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث، ومشروعات تطوير وصيانة المساقى، ووحدة تطوير مشروعات التعليم العالي بوزارة التعليم العالي، وصندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس الذين بلغوا سن السبعين وأسرهم بالمجلس الأعلى للجامعات، وصناديق والحسابات الخاصة بالأزهر الشريف وجامعة الأزهر.

وأكد تقرير الجهاز أن الإهانة المتعمد في الصناديق الخاصة بلغ 1272 مليار جنيه بما يزيد على إجمالي الناتج المحلي ويساوي 446% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة كما يساوي 14 ضعف عجز الموازنة، فأموال الصناديق الخاصة فقط قادرة على حل كثير من المشاكل العامة في مصر وتحويل الموازنة من العجز إلى الفائض